الضمانات الدستورية لحق الإنسان في بيئة نظيفة

Constitutional Guarantees of the Right to a Clean Environment

د/ بوسراج زهرة

جامعة باجي مختارعنابة

تاريخ الاستلام: ...2023/02/28...... ؛ تاريخ القبول : 2023/04/19........ ؛ تاريخ النشر :...2023/06/30...

ملخص:

يُعد الحق في بيئة نظيفة أحد حقوق التضامن المنتمية إلى الجيل الثالث من حقوق الإنسان، إذ يستوجب تعاون الأفراد والمجتمعات لضمان حماية البيئة بوصفها كيانًا موحدًا لا يقبل التجزئة. يهدف هذا البحث إلى تحليل موقف الدستور الجزائري والدساتير المقارنة من الاعتراف بهذا الحق، واستعراض الآثار القانونية المترتبة على تكريسه. كما يتناول دور المحاكم الدستورية في ترسيخ هذا الحق، من خلال رقابتها على التشريعات والسياسات البيئية لضمان توافقها مع المعايير الدستورية وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: **الحق في البيئة، الدستور، المحكمة الدستورية.**

Abstract :

The right to a clean environment is a third-generation human right that requires collective efforts for its protection. This study examines how the Algerian Constitution and comparative legal systems recognize this right and the legal consequences of its constitutional enshrinement. It also highlights the role of constitutional courts in ensuring compliance with environmental laws to support sustainable development.

Keywords : The Right to the Environment, The Constitution, The Constitutional tribunal.

بوسراج زهرة، saida_boucerredj@yahoo.fr

مقدمة

تتمثل حماية البيئة في مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الهيئات المختصة للحد من الأنشطة الضارة بالبيئة ومعالجة الأضرار الناتجة عن تلك الأنشطة. يُعتبر الدستور الركيزة الأساسية لهذه الحماية، حيث يمثل أعلى قانون في الدولة، يتفوق حتى على الاتفاقيات الدولية، مما يجعله المصدر الأول لإقامة المؤسسات الدستورية وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها. يلعب الدستور دورًا محوريًا في وضع الضمانات اللازمة لحماية الحق في البيئة، حيث يضمن توفير إطار قانوني لحمايته من أي انتهاك. من خلال الدستور، يتم تحديد القواعد التي تكفل عدم التعرض لهذا الحق لأي تهديد أو تجاوز، مما يوفر للأفراد حقهم في بيئة سليمة وآمنة. كما أن الدستور يضمن آلية فعالة لفرض مسؤولية الدولة في الحفاظ على البيئة، ومنع أي نشاط اقتصادي أو صناعي يمكن أن يلحق الضرر بها. وفي هذا السياق، يتم تكريس الحق في بيئة نظيفة من خلال إجراءات دستورية تفرض على السلطات اتخاذ خطوات حاسمة لحماية هذا الحق للأجيال الحالية والمستقبلية.

يطرح حق الإنسان في بيئة نظيفة إشكالا حول مدى تكريسه في النظام الدستوري الجزائري والمقارن. وهل ارتقى العيش في بيئة سليمة فعليا إلى مرتبة الحق الذي يرتب لصاحبه امتيازات وواجبات تفرض عليه؟

تتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية:

أولا-دسترة الحق في البيئة مستمد من الاعتراف الدولي بهذا الحق.

ثانيا: تضمين الحق في البيئة في الدستور.

ثالثا- الحق في بيئة نظيفة أمام القضاء الدستوري.

أولا-دسترة الحق في البيئة مستمد من الاعتراف الدولي بهذا الحق.

إن حقوق الإنسان والحريات تشهد تنوعًا واسعًا، وقد أسهم التطور الحضاري والفكري، بل والثقافي، في تعزيز منظومة حقوق الإنسان وتحديد مفهوم جديد لهذه الحقوق لم يكن معروفًا أو متداولًا في السابق. وقد تم العمل على تصنيف حقوق الإنسان بناءً على موضوعاتها، مصادرها، ونطاقاتها الإقليمية، مما أدى إلى تقسيمها إلى ثلاث مراحل أو "أجيال":

- الجيل الأول من حقوق الإنسان يتمثل في الحقوق المدنية والسياسية، وقد نشأ هذا الجيل نتيجة التحولات السياسية والفكرية التي شهدتها أوروبا وأمريكا في العصر الحديث. وتوجت هذه التحولات بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، الذي تضمن مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية، ومنها الحق في الحياة، وحق الانتخاب والترشيح، وحق المشاركة في إدارة شؤون الدولة وتولي المناصب العامة، بالإضافة إلى حق التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات. كما أقر الإعلان مبدأ المساواة أمام القانون وحق الفرد في التمتع بحمايته، والمساواة أمام القضاء، والحق في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي أو الاعتقال، مع ضمان معاملة المحرومين من الحرية معاملة إنسانية. كما أكد على حرية الاستقرار واختيار مكان الإقامة.

- الجيل الثاني من حقوق الإنسان يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد نشأ هذا الجيل نتيجة للتحولات الفكرية والاجتماعية التي أعقبت الثورة الصناعية. وقد تم تجسيد هذه الحقوق من خلال توقيع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ديسمبر 1966. وتتمثل هذه الحقوق في الحقوق الأساسية التي تضمن الرفاهية الاجتماعية والنمو الثقافي والاقتصادي للفرد، وأبرزها: حق العمل وحرية اختياره، التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، الحق في الراحة وأوقات الفراغ، الحق في الضمان الاجتماعي، وحماية الأسرة والأمومة والطفولة، الحق في مستوى معيشي لائق يشمل الغذاء والكساء والسكن، بالإضافة إلى حق التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني للجميع.

-الجيل الثالث من حقوق الإنسان يُعرف بالحقوق التضامنية[1]، لأنها تستدعي التعاون والتضامن بين مختلف الأطراف المعنية مثل الدول، والمجتمع المدني، والشركات، والأفراد لضمان حماية هذه

[1] أبرز الحقوق التضامنية تشمل:

الحق في السلام الدائم :يشير إلى ضرورة توفير بيئة خالية من النزاعات المسلحة والصراعات التي تؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمعات. هذا الحق يتطلب التعاون الدولي للحد من الحروب والصراعات وضمان الأمن والسلام في العالم.

الحق في التنمية المستدامة :يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في تقرير المصير، حيث يحق للشعوب أن تسعى نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستدام. يتطلب هذا الحق التضامن بين الدول لتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة في مختلف أنحاء العالم.

الحقوق. هذه الحقوق تتعلق بالأجيال الحالية والمستقبلية وتتطلب تعاونًا عالميًا من أجل تحقيق أهداف مشتركة في حماية البيئة، وتنمية البشر، والحفاظ على السلام. الجيل الثالث من الحقوق يتطلب تضامنًا عالميًا من أجل حماية البيئة والإنسان، حيث يُنظر إليها كحقوق تتطلب تعاونا متعدد الأطراف على المستويين الوطني والدولي لمواجهة التحديات المشتركة مثل تغير المناخ، والفقر، والصراعات. هذا الجيل من الحقوق يعكس فهمًا جديدًا بأن رفاه الإنسان لا يعتمد فقط على الحريات الفردية، بل على التضامن بين الشعوب والدول لحماية ما هو مشترك للبشرية جمعاء[2].

بناءً على ذلك، يعد حق الإنسان في بيئة سليمة من الحقوق الأساسية التي تتداخل مع حق الإنسان في التنمية والسلام، حيث لا يمكن الفصل بين هذه الحقوق لأنها مترابطة بشكل وثيق. إن البيئة ليست حقًا فرديًا بل هي حق جماعي يتطلب التضامن بين الأفراد والمجتمعات. الموارد الطبيعية ليست ملكًا لجيل واحد فقط، بل ينبغي أن يحرص كل جيل على الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال القادمة، لضمان استمرار الحياة الكريمة على كوكب الأرض. لذا، يجب أن يتم نقل الثروات الطبيعية من الجيل الحالي إلى الأجيال المستقبلية، لضمان استدامة الحياة والرفاهية الإنسانية[3].

ونجد الأساس الدولي للاعتراف بالحق في البيئة من خلال العديد من المواثيق نذكر أهمها:

أ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والمهد الأولي للحق في البيئة: رغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم ينص صراحةً على الحق في البيئة، إلا أن بعض مواده، مثل المادة 25، التي تضمن الحق في مستوى معيشي لائق، تم تفسيرها لاحقًا على أنها تشمل بيئة صحية باعتبارها شرطًا أساسيًا للعيش الكريم.

ب. إعلان ستوكهولم (1972) وظهور مفهوم الحق البيئي: يُعتبر إعلان ستوكهولم لعام 1972 نقطة تحول رئيسية في الاعتراف الدولي بالبيئة كحق أساسي، حيث نصت المبادئ الأولى على أن:

الحق في الاستفادة من الإرث الإنساني المشترك :هذا الحق يضمن أن تراث الإنسانية، بما في ذلك المعرفة والموارد الطبيعية والثقافية، يبقى في متناول الجميع. يتطلب الحفاظ على هذا الإرث تعاونًا بين الدول لضمان استفادة الأجيال القادمة منه.

حماية التراث الثقافي :يعتبر التراث الثقافي جزءًا مهمًا من هوية الشعوب، ويشمل المواقع التاريخية، والعادات، والفنون. يتطلب حماية هذا التراث تكاتف جهود الدول والمجتمعات المحلية لضمان الحفاظ عليه.

الحق في بيئة سليمة :يعتبر من الحقوق الحديثة التي تضمن للفرد الحق في العيش في بيئة صحية خالية من التلوث والتدهور البيئي. يتطلب هذا الحق تشريعات بيئية محلية وعالمية، بالإضافة إلى التعاون بين الدول للتصدي للمشاكل البيئية مثل التلوث وتغير المناخ.

[2] -أنور جمعة الطويل، دعوى المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، دار الفكر والقانون، مصر، 2014 ، ص 280.

[3] -نفس المرجع.

"للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف حياة مناسبة في بيئة تسمح له بالحياة بكرامة ورفاهية". كما أكد على مسؤولية الدول في حماية الموارد الطبيعية ومنع التلوث للحفاظ على الأجيال القادمة.

جـ. إعلان ريو دي جانيرو (1992) وتعزيز التنمية المستدامة: في قمة الأرض في ريو 1992، تم التأكيد على أن "التنمية المستدامة تتطلب تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ".كما تم تبني جدول أعمال 21، الذي وضع إطارًا شاملاً لحماية البيئة عالميًا، ما دفع العديد من الدول إلى إدراج مبادئه في دساتيرها.

د. الاتفاقيات الإقليمية: هذا الحق لم تعرفه صراحة أي اتفاقية دولية من اتفاقيات حقوق الإنسان، في حين كفلته ثلاث اتفاقيات إقليمية: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب 1981 من خلال مادته 24 ، و كذلك البروتكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية لسنة 1988 الذي ينص: لكل إنسان الحق في العيش". وأيضا الميثاق العربي لحقوق الإنسان من خلال المادة 38.

هـ. اتفاقية باريس للمناخ (2015) وربط الحق في البيئة بمكافحة التغير المناخي: مع تصاعد أزمة المناخ، أصبحت اتفاقية باريس خطوة حاسمة في التأكيد على مسؤولية الدول في الحفاظ على بيئة صحية، حيث تلزم الحكومات باتخاذ تدابير ملموسة للحد من الانبعاثات الكربونية والتكيف مع التغيرات المناخية، ما عزز الاتجاه نحو دسترة الحق في البيئة.

عند طرح مشكلة صياغة الحق في البيئة، تبرز بوضوح مقاربتان متعارضتان: الأولى التي تركز على الإنسان باعتباره الكائن المركزي في هذا السياق، والمقاربة الثانية التي تتجاهل مكانته المركزية وتعتبر البيئة حقًا مستقلًا يتجاوز مصالح البشر.

يجسد الميثاق العالمي للطبيعة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1982، رؤية تتجاوز المركزية البشرية في الطبيعة، حيث يؤكد أن "الجنس البشري جزء من الطبيعة... وأن لكل شكل من أشكال الحياة قيمة تستحق الاحترام، بغض النظر عن فائدته للإنسان". وقد تبنت بعض الدساتير الوطنية هذا المفهوم، مثل دستور بافاريا الذي ينص على التزام الأفراد باحترام الطبيعة، وكذلك المادة 42 من دستور ولاية براندنبورغ، التي تؤكد على احترام الحيوانات والنباتات باعتبارها كائنات حية، مع ضرورة حماية الأنواع والعناصر الطبيعية الأساسية. ومع ذلك، تظل هذه الأمثلة

محدودة، حيث يظهر من تحليل معظم النصوص القانونية المتعلقة بالحق في البيئة أن المفهوم السائد لا يزال يضع الإنسان في مركز الطبيعة[4].

و يمكن تعريف الحق في بيئة سليمة على أنه: "اختصاص الإنسان بموارد وسط بيئي خالي من التلوث والتلويث، للانتفاع بها و تحسينها، لنقلها إلى الأجيال المستقبلية في حالات ليست أسوأ عما كانت عليه و قد استلمتها".

إذن فالحق في بيئة سليمة يتضمن حمايته للأفراد من الأضرار البيئية التي قد تؤثر على صحتهم، رفاههم، واستدامة حياتهم. هذا الحق يمكن أن يتراوح بين:

الحق في بيئة صحية :يشمل الحماية من التلوث البيئي والأضرار البيئية مثل التلوث الهوائي والمائي.

الحق في الوصول إلى المعلومات البيئية :يتضمن حق الأفراد في معرفة المعلومات المتعلقة بالبيئة.

الحق في المشاركة في صنع القرار البيئي :يعطي للأفراد حق المشاركة في العمليات التي تؤثر على البيئة من خلال تقارير التقييم البيئي أو المشاورات العامة.

ونلاحظ هنا أنه تم الربط بين فكرة "الحق في البيئة" وفكرة "حق البيئة" أي الربط بين حق الإنسان في البيئة و حق البيئة على الإنسان أي واجبه نحوها، مثال ذلك الدستور البرتغالي الذي نص على أن "... كما أن على كل شخص واجبا في الدفاع عنها"[5].

وهو ما أكده الأستاذ **François Ost** بقوله: "إذا كان الاعتراف بالحق في البيئة قد يحمل آثارًا عملية ملموسة، باعتباره حقًا فرديًا يضمن حماية الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فإن الأهم من ذلك هو ترسيخ مسؤولية جماعية تجاه الطبيعة والأجيال القادمة، باعتبارها جزءًا من هذه الطبيعة وساكنته"[6].

إن الجهود الدولية المتعاقبة حول البيئة وسبل حمايتها في العديد من اللقاءات والمؤتمرات لم تبقى حبر على ورق في التقارير الصادرة عنها، وإنما تم تجسيدها واقعيا في تشريعات العديد من الدول على غرار الدول العربية ومن بينها الجزائر.

[4] –سيد علي صلاب، سيد علي صلاب، صاحب الحق في البيئة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2014–2015، ص 52.

[5] Article 66 : « Toute personne a droit à un environnement humain, sain et écologiquement équilibré, et a le devoir de le défendre.», Constitution du Portugal, du 2 avril 1976.

[6] François OST, UN ENVIRONNEMENT DE QUALITE : DROIT INDIVIDUEL OU RESPONSABILITE COLLECTIVE ? L'ACTUALITE DU DROIT DE L'ENVIRONNEMENT, Actes du colloque des 17-18 novembre 1994, BRUXELLES, P.p.23-24

ثانيا: تضمين الحق في البيئة في الدستور.

إن إدراج الحق في بيئة سليمة ضمن نصوص الدستور يضفي عليه مكانة سامية تعادل الحقوق الأساسية الأخرى، كالمساواة والحرية، مما يجعله حقًا مستقلاً بجذوره الدستورية، بعيدًا عن مجرد استلهامه من المواثيق الدولية. فمن خلال **دسترة** هذا الحق وترسيخه في صلب الوثيقة الدستورية، يكتسب قوة قانونية راسخة مستمدة من علوية الدستور في هرم القواعد القانونية، الأمر الذي يضفي عليه طابعًا إلزاميًا، ويمنح حامله امتيازات قانونية في مواجهة سلطات الدولة والجهات الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن منح هذا الحق قيمة دستورية يفرض على الدولة التزامات جوهرية، تتجسد في توفير بيئة سليمة للمواطنين، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام هذا الحق. كما أن أي إخلال بهذه الالتزامات يضع الجهات المسؤولة تحت طائلة المساءلة القانونية، ويخضعها لرقابة القضاء الدستوري، بما يعزز من فاعلية هذا الحق في الواقع العملي، ويضمن تحقيق التوازن بين مقتضيات التنمية المستدامة وواجب حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.[7].

إن الحماية الدستورية للبيئة تستند إلى رؤية استراتيجية متكاملة، تُحدد معالمها الأساسية ونطاقها القانوني، بما يضمن فعاليتها و نجاعتها. لذا، من المغالطة الاعتقاد بأن الاقتصار على بعض الأساليب المحدودة، التي قد تعتمدها الجهات المعنية بحماية البيئة، كفيلٌ بتحقيق الغايات المنشودة لهذه الحماية، أو أنه يعفي تلك الجهات من المساءلة القانونية عن أوجه القصور والاختلالات البيئية الناجمة عن تبعات تبني تلك الأساليب. فالالتزام بحماية البيئة، في إطار الدستور، يقتضي تبني نهج شامل ومتطور، يرتكز على أدوات قانونية وعلمية تواكب تطورات الحوكمة البيئية، وتضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة وواجب صون النظم البيئية للأجيال القادمة.

وعليه، فإن الحماية الدستورية للبيئة ينبغي أن تتجسد في صورة حماية فعالة ومؤثرة، لا أن تظل مجرد نصوص عامة فضفاضة تفتقر إلى الدقة وتستدعي تفسيرات وتأويلات قد تفرغها من مضمونها الحقيقي. فهذه الحماية لا بد أن تنبثق من رؤية واضحة المعالم، محددة الأهداف، تُترجم إلى مجموعة متكاملة من الإجراءات والآليات، تشمل الجوانب التشريعية والإدارية والتقنية، بما يعزز فاعليتها على أرض الواقع. وإذ تعد الحماية البيئية عملية تكاملية، فإن نجاحها مرهون بتضافر هذه الوسائل ضمن إطار مؤسسي متناسق، يضمن التطبيق الفعلي للمبادئ الدستورية، ويكرس التزام الدولة والمجتمع بواجب صون البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

[7] -ليلى اليعقوبي، الحق في بيئة سليمة، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 02، يونيو 2013، ص 54.

بات إقرار حق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة ضمن النصوص الدستورية مسألة بالغة الأهمية، شريطة أن يتكامل هذا الإقرار مع الأعراف الدستورية الراسخة، بما يضمن فعاليته وانسجامه مع الإطار القانوني العام للدولة.

ورغم هذا التوجه، فقد تباينت آراء الفقهاء بشأن إدراج نصوص دستورية صريحة لحماية البيئة؛ حيث يرى غالبية الفقه ضرورة تضمين الدستور مواد تعنى بحماية البيئة، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة. في المقابل، يرى فريق آخر أن الإطار القانوني القائم، من خلال القوانين والتشريعات الفرعية، قد يكون كافياً لتحقيق الغاية ذاتها، دون الحاجة إلى تخصيص نصوص دستورية مستقلة لهذا الشأن[8]. ومن هنا نحاول تبيان آراء المشرع حول هذه المسألة في الدساتير المقارنة.

1-أسلوب تنظيم الدساتيرلحق الإنسان في بيئة سليمة.

تختلف عناصر الحماية الدستورية للبيئة باختلاف الزمان والمكان، ومن دولة إلى أخرى بمقدار تمدنها واحترامها لحقوق الإنسان والتقدم العلمي والأيدلوجية السائدة، والشفافية التي تحكم العلاقة بين الحكومات وأفراد الدولة، وحتى في الدولة الواحدة تختلف حماية البيئة من وقت إلى آخر حسب الإتجاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، ومقدار الاكتشافات العلمية المؤيدة أو المتعارضة مع عناصر الحماية السائدة.

فقد تكون حماية حق الإنسان في بيئة نظيفة مسجلة مباشرة في دساتير بعض الدول بنص صريح، وتتوافر فيه جميع شروط القاعدة الدستورية، وفي هذه الحالة تتعلق بالنظام العام، ومن ثم لا يجوز التنازل عنها مطلقا. وقد تكون حماية حق الإنسان في بيئة نظيفة غير مسجلة بصورة مباشرة في الدستور، ولكن يمكن إعمال العقل للوصول إلى بعض النصوص الدستورية التي تحتوي على تلك الحماية بصورة ضمنية.

أ-الحماية الدستورية الصريحة للبيئة.

وجود نص صريح لحماية البيئة بالدستور مهم للغاية، فهو الأساس القانوني للحق المراد حمايته، والملزم لجميع سلطات وهيئات الدولة على احترامه، كما يسد باب محاولة الإجتهاد في إيجاد علاقة بين القانون وتلك الحماية المطلوبة، فالتدخل من جانب المشرع الدستوري يعني تقنين تلك الحماية في صورة قاعدة قانونية تسري على الجميع سواء كان حاكما أو محكوما.

[8] –بدر عبد المحسن عزوز، حق الإنسان في بيئة نظيفة: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2009، ص 328.

ولا شك أن النصوص الدستورية الصريحة تحقق مكاسب للمواطنين وتدعم الحفاظ على البيئة بشكل عام، فالدستور يعطي نوعا من الاستقرار لأن تعديله يحتاج إلى وقت وجهد كبير وخاصة الدساتير الجامدة، كما أن الدستور له ضوابط معقدة يجب إتباعها عند التعديل، ووجود مادة خاصة في الدستور تأكد على حق الإنسان في بيئة نظيفة، وحمايتها وصيانتها ضد الانتهاكات المختلفة، يعطي أعلى صيانة في هذا الصدد[9].

تبرز أهمية الحماية الدستورية الصريحة للبيئة فيما يلي[10]:

-البيئة هي حق من حقوق الإنسان الأساسية الحتمية، والتي لا غنى عنها لكنوها تؤثر على الإنسان سلبا أو إيجابا طبقا لحالتها التي تكون عليها من الاتزان أو الانتهاك.

-وجود نص صريح لحماية البيئة بالدستور يعتبر أعلى ضمانة لحماية هذا الحق ، ومنع الالتفاف حوله بوسيلة أو بأخرى بغرض التأثير عليه أو الانتقاص منه.

-القانون وحده يمكن بمرور الوقت أن تتغير وجهة النظر فيه، كما أنه قد لا يضمن حماية كافية للبيئة، ويمكن الطعن فيه لأنه لم يحقق القدر الكافي من الحفاظ على البيئة، أما النص الدستوري فيمثل نوعا من الاستقرار يصعب الطعن عليه، كما يضمن قدرا من الرقابة القضائية على أي قانون قد تصدر من السلطة التشريعية وتنتقص من حماية البيئة أو تتسبب في الإضرار بصحة المواطنين.

-وجود النص الصريح الواضح الخاص بحماية البيئة في الدستور هو شكل من أشكال الرقابة، تمكن المواطن من رقابة القوانين التي تصدر مخالفة لتلك النصوص، وتعطي الحق لأصحاب المصلحة للطعن بعدم دستورية تلك القوانين إذا كانت تسبب أي ضرر للبيئة، كما تحث السلطة التشريعية على إصدار تشريعات تكميلية أو تفسيرية لتلك المواد التي تم تضمينها.

إن كنا نقر بوجوب وجود نص صريح لحماية البيئة بالدستور يعمل على توفير الضمانات القانونية والفنية الكافية والفعالة للحفاظ على البيئة وتحسينها، ومدى ارتباط تلك الضمانات بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة، فهذا النص يجب أن يشتمل على رأى واضحة.

فحماية البيئة لها شقان أولهما قانوني والثاني فني، فالشق القانوني –وهو مهمة المشرع- والمتمثل في المصطلحات والألفاظ والعبارات المستخدمة في نص المادة الدستورية الخاصة بحماية البيئة ومدى اتفاقها وتناسقها مع الشق الفني لتوضيح الرؤيا.

---

[9] – بدر عبد المحسن عزوز، أطروحة سابقة، ص 330.

[10] –نفس المرجع، ص ص 331–332.

أما الشق الفني والمتمثل في جمع البيانات والمعلومات البيئية الموثوق في صحتها وتحليلها باستخدام التكنولوجيا الحديثة من جانب متخصصين على جانب عالي من الكفاءة والخبرة، في إطار الممارسات والسياسات القائمة وليس بمعزل عنها، مع إتاحة تلك المعلومات للمشرع الدستوري بصورة سهلة وميسرة وبشفافية عالية، لمعاونته في اختيار أنسب المصطلحات التي تتوافق مع وضوح الرؤيا ولا تحتاج إلى إعادة تفسير من أي جهة.

وهناك أيضا جانب ذو أهمية قصوى في جعل الرؤيا واضحة، وهو دراسة تجارب الآخرين الناجحة في مجال الحماية الدستورية للبيئة، ويجب أن تكون الدراسة غير قاصرة على مجرد التحليل القانوني للنصوص الدستورية الخاصة بحماية البيئة، بل تشمل كذلك على دراسة أساليب التطبيق الفعلي لتلك النصوص الدستورية للوقوف على نقاط الاتفاق أو الاختلاف بين النص والواقع وبين النظرية والتطبيق، ومدى تأثير مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تلك الأساليب، واقتباس المناسب منها مع تطويعه بما يتلاءم وطبيعة المجتمع بكل فئاته[11].

ب-الحماية الدستورية الضمنية للبيئة.

الأساس أن أي دستور يشتمل على نصوص لحماية وحفظ النفس والمال والحريات والحقوق وسلامة المجتمع، وبذلك يحتوي أي دستور على مواد ذات صلة حتمية بالبيئة وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة، ولكنها قد تؤدي الغرض المطلوب منها.

وإذا كانت الحماية الدستورية الصريحة للبيئة لا تحتاج إلى جهد من المتخصصين لإستنباط أحكامها والوقوف على نطاق تلك الحماية، فالقاعدة أنه لا مجال للإجتهاد أمام صراحة النص، إلا أن الحماية الدستورية الضمنية للبيئة تحتاج إلى جهد كبير من التدقيق والتدبر لا يصل إليها إلا المتخصص.

الحماية الدستورية الضمنية للبيئة قد تكون بعدة وسائل:

-القياس: ويقد به تطبيق أحكام النصوص الدستورية الصريحة التي وردت في شأن الوقائع التي حدث في الماضي على الوقائع التي تحدث في الحاضر والمستقبل ولم يرد بخصوصها نص دستوري صريح، وتشترك مع الواقعة التي حدث قديما في العلة.

في هذا الخصوص، نجد معظم الدساتير تحتوي على نص أو أكثر يؤكد على المحافظة على الصحة العامة، والبيئة من القضايا الهامة التي تمس الصحة بشكل مباشر.

[11] – بدر عبد المحسن عزوز، أطروحة سابقة، ص 333.

-مقاربة النصوص: وهو الحصول على الحكم المطلوب عن طريق استنباطه من مجموعة نصوص كل منها يكمل جزء ناقص في الآخر أو يفسره. والأمثلة على ذلك عديدة: منها قرارات المنظمات الدولية في هذا المجال مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة....

في هذا الخصوص، تنص المادة 53 من الدستور الفرنسي الصادر في 4 أكتوبر 1958 على أن "معاهدات السلام والمعاهدات التجارية والمعاهدات والإتفاقيات المتعلقة بالمنظمات الدولية، وتلك التي تتضمن التزامات مالية للدولة والتي تنطوي على تعديلات للنصوص ذات طابع تشريعي أو التي تتعلق بحالة الأفراد ومراكزهم القانونية أو التي تتضمن تنازلا أو إضافة تتعلق بإقليم الدولة لا يمكن التصديق عليها أو إجازتها إلا بمقتضى قانون أي بعد موافقة البرلمان.

2- مو اقف بعض الدول فيما يخص دسترة حماية البيئة:

أ-أسلوب تنظيم الدساتير في الأنظمة المقارنة لحق الإنسان في بيئة سليمة .

نصت دساتير معظم دول العالم على اعتبار الحق في بيئة سليمة من الحقوق الأساسية للأفراد وأوجبت على الدول رعايتها، نذكر مثلا: المادة 45 من الدستور الاسباني لعام 1978: "يتمتع الانسان ببيئة مناسبة يساهم في تطويره، أما المادة 4 من الدستور المكسيكي لعام 1999 فتنص: "لكل شخص الحق في التمتع ببيئة ملائمة لنموه و سلامته"، أما دستور جنوب إفريقيا فقد نص على أن: "للجميع الحق في بيئة لا تضر بصحتهم أو بسلامة عيشهم و ببيئة محمية لمصلحة الأجيال الحالية واللاحقة من خلال تشريعات معقولة و مفيدة و خطوات تساهم في الوقاية من التلوث و التدهور البيئي[12].

وفي فرنسا، نصت المادة الأولى من دستور 2005: "لكل إنسان الحق بالعيش في بيئة متوازنة تحافظ على صحته، ومنه فقد وضع هذا النص حق الإنسان في بيئة سليمة في مصاف الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور.

و نص الدستور المصري على أن "حماية البيئة واجب وطني، وينظم القانون الحق في البيئة الصالحة والتدابير اللازمة للحفاظ عليها"[13].

وتؤكد المادة 33 من الدستور العراقي لسنة 2005 أن "لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة. تكفل الدولة حماية البيئة، والتنوع الإحيائي، والحفاظ عليهما."

[12] – فاطنة طاوسي، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي و الوطني، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص 18.

[13] - المادة 59 من دستور جمهورية مصر العربية لسنة 1971

وينص دستور البحرين لعام 1973 على أن "كل الموارد الطبيعية وما تدر به من مداخل ملك الدولة، وتضمن الدولة حفظها وحسن استغلالها، مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة والاقتصاد الوطني"[14].

وينص الدستور الإيراني "في الجمهورية الاسلامية تعتبر المحافظة على سلامة البيئة التي يجب أن تحيا فيها الأجيال القادمة حياتها الاجتماعية السائرة نحو النمو مسؤولية، لذلك تمنع الفعاليات الاقتصادية وغيرها التي تؤدي إلى تلوث البيئة، أو تخريبها بشكل لا يمكن جبره"[15].

أما الدستور البرتغالي لعام 1976 فقد جاء فيه أن "لكل شخص الحق في بيئة إنسانية سليمة ومتوازنة، كما أن عليه واجبا في الدفاع عنها. حق الأفراد وفقا للقانون في المطالبة بمنع أي مساس بالبيئة حال وقوعه، وحقهم في الحصول على تعويضات ملائمة"[16].

ب-أسلوب تنظيم الدستور الجزائري لحق الإنسان في بيئة سليمة.

من خلال تفحص الدستور الجزائري، نجد أنه تضمن في بداية الأمر الاقرار بالحق في بيئة سليمة ضمنيا وليس صراحة، إذ وردت عبارة تفتح الإنسان بكل أبعاده في دستور 1976 وكذا في دستور 1989 ودستور 1996 وتعديل 2002، وكذا تعديل 2008، إذ أن هذه العبارة مطلقة على كل الأبعاد بما فيها البعد البيئي[17].

إن مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بموضوع البيئة وتأثرها ببعض الدساتير المقارنة، وفي ظل الاصلاحات السياسية الشاملة التي قامت بها، والتي مست جل المنظومة القانونية المنظمة للحياة السياسية، وعلى رأسها التعديل الدستوري لسنة 2016، دفعها لدسترة حق المواطن في بيئة سليمة. فقد تطرق المشرع لأهمية الحفاظ على البيئة أولا في ديباجة الدستور من خلال التأكيد على تمسك الشعب بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، وعمله على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة". وقد أبقى التعديل الأخير (2020) على هذه الفقرة، ودعمها بفقرة أكثر تفصيلا بقوله بتأكيده على أن يستمر انشغال الشعب بتدهور البيئة والنتائج السلبية للتغير

[14] - المادة 11 من دستور البحرين.

[15] - المادة 50 من الدستور الإيراني.

[16] - المادة 66 من دستور البرتغال لعام 1976.

[17] –محمد معيفي، آليات حماية البيئة العمرانية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013–2014، ص 60.

المناخي، وحرصه على ضمان حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة.

ولم يكتفي التعديل الدستوري لسنة 2020 بذكر البيئة في الديباجة، حيث نصت المادة 20 على اتصنيف باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات، كملكية عامة وهي ملك للمجموعة الوطنية.

كما أكدت المادة 21 على سهر الدولة على حماية الأراضي الفلاحية، وكفالة بيئة سليمة لحماية الأشخاص وضمان رفاهيم، ضمان التوعية بالمخاطر البيئي، عقلنة استغلال الماء والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى، حماية البيئة بأبعادها الثلاث، واتخاذ كل التدابير اللازمة ضد الملوثين".

كما أدرجها أيضا في الفصل الأول من الباب الثاني منه المتعلق بالحقوق، حيث اعترف بأن "للمواطن بالحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة. "[18].

يتضح من نص هذه المادة، ولا سيما فقرتها الأولى، أن المشرع قد أدرج الحق في بيئة سليمة ضمن فصل الحقوق الأساسية والحريات العامة، الأمر الذي يعكس اعتباره حقًا جوهريًا للمواطن، يتوجب احترامه وصيانته من أي انتهاك. كما أن هذا الحق لا يقتصر على كونه امتيازًا فرديًا، بل يتجلى أيضًا في كونه حقًا وواجبًا في آن واحد، إذ تفرض الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على الدولة التزامًا صريحًا بحماية البيئة والتدخل عند المساس بها، مما يرسّخ دورها الفاعل في ضمان استدامة هذا الحق.

ومن الملاحظ أن التعديل الجديد قد ألغى الفقرة الثانية من التعديل الدستوري لعام 2016 التي كانت تنص على أن "تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة"، وهو تعديل يستدعي التأمل في أبعاده القانونية ومدى تأثيره على الالتزام الدستوري بحماية البيئة. كما يتجلى من مضمون المادة أن المشرع قد جعل من واجب حماية البيئة عنصرًا جوهريًا في الوظيفة العامة والمرافق العامة، مانحًا السلطات المختصة صلاحية التدخل لضمان الحفاظ على التوازن البيئي، بما يعكس وعياً تشريعياً بأهمية البيئة كركيزة أساسية في استقرار المنظومة القانونية والإدارية للدولة[19].

[18] –المادة 64 من التعديل الدستوري 2020.

[19] – زينب شطيبي، زينب شطيبي، الجباية كآلية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه ل م د، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016–2017، ص 45.

كما أكد الدستور مسألة مهمة وجديدة باعتبار التراث الثقافي عنصر من عناصر البيئة[20]، حيث أوجب على الدولة حمايته في شقيه المادي وغير المادي، وتعمل على الحفاظ عليه".

3-الأثر المترتب عن دسترة الحق في البيئة.

إن التكريس الدستوري للحق[21] في بيئة سليمة يعني ارتقاء هذا الحق إلى مرتبة الحقوق الأساسية الأخرى المكفولة دستوريا، مثل الحق في المساواة والحق في الحرية والحق في ضمانات المحاكمة العادلة والحق في الانتخاب وغيرها، وبهذا التكريس يصبح للحق في بيئة أساس دستوري مستقل ومتميز وغير مستمد من وثائق أخرى غير ملزمة مثل الإعلان الصادر عن مؤتمر استوكهولم 1972 وإعلان ريو سنة 1992.

وتقدم النصوص الدستورية في عدد من الدول أدوات واسعة وقوية لحماية الحق في بيئة سليمة، وتختلف فاعلية هذه الأدوات من دولة إلى أخرى.

هناك العديد من التهديدات التي تخاطر بإلغاء قانون البيئة:

- الرغبة الديماغوجية في تبسيط القانون تدفع إلى تحرير، أو حتى التفويض في المسائل البيئية، بالنظر إلى العدد المتزايد من المعايير القانونية البيئية على المستويين الدولي والوطني ؛
- اقتصادي: تفضل الأزمة الاقتصادية العالمية الخطابات الداعية إلى تقليل الالتزامات القانونية في مجال البيئة بحجة أن هذه القواعد ستكبح التنمية ومكافحة الفقر ؛
- نفسية: اتساع نطاق المعايير البيئية يجعلها مجموعة معقدة يصعب الوصول إليها من قبل غير المتخصصين، مما يفضل الخطاب لصالح تقليل قيود قانون البيئة[22].

ومن أمثلة التراجع عن الالتزامات البيئية انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من بروتكول كيوتو وكذا سحب توقيعها من اتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية رغم أن هذه الدولة تحتل المرتبة الأولى عالميا في مجال التلويث. وعليه يجب أن يكون أول أثر مترتب عن دسترة الحق في البيئة هو تأكيد عدم التراجع عن الالتزامات البيئية.

أ- منع التراجع أو إلغاء التدابير المتخذة لحماية البيئة.

في مواجهة هذه التراجعات ، يجب على القانونيين المختصين في مجال البيئة التصرف بحزم ، والاعتماد على الحجج القانونية التي لا يمكن وقفها. لذا فهي مسألة ترسيخ مبدأ جديد لقانون البيئة،

---

[20] المادة 76 من التعديل الدستوري 2020

[21] –يعني التكريس الدستوري لحق من الحقوق أن يكون مضموما إلى سائر الحقوق المنصوص عليها في الدستور، والتي تضمنها الوثيقة الدستورية التي كتبت فيها تلك الحقوق وفقا للمعيار الشكلي الذي يقصر القواعد الدستورية على تلك التي وردت في الدستور من دون غيره.

[22] - PRIEUR Michel, « Le principe de non régression en droit de l'environnement, condition du développement durable », Revue Africaine de droit de l'environnement, 2013, n ° 00, P. 21.

مبدأ عدم تراجع قانون البيئة، إلى جانب المبادئ المعترف بها مثل مبدأ الحيطة ، والوقاية ، والملوث الدافع والمشاركة العامة. ويقوم مبدأ عدم التراجع على عدة أسس:

ب-المعيار البيئي هو معيار ذو طابع وظيفي وعملي: فهو يهدف إلى حماية البيئة وتحسينها للأجيال الحالية والمستقبلية. هذه هي الطريقة التي تم بها بناء قانون البيئة بشكل تدريجي ، وبالتالي على مراحل ، بناءً على التقدم العلمي مع مراعاة زيادة الطلب الاجتماعي. تقودنا فكرة التقدم المستمر للسياسات البيئية إلى ملاحظة أن سبب وجودها يندمج مع الرغبة في تحقيق أعلى مستوى من الحماية البيئية ، كما هو منصوص عليه في معاهدة لشبونة بشأن الاتحاد الأوروبي (المادة 3)[23].

-إن تطور القانون البيئي أيضًا له أساس هيكلي مرتبط بالعلاقات الهرمية بين الأنظمة القانونية المختلفة: القانون الدولي وأنظمة التكامل الإقليمي والقوانين الوطنية. لا يمكن للمعايير الإقليمية أن تنتقص من المعايير الدولية لكونها أقل ملاءمة للبيئة. يمكنهم فقط تبني المزيد من المعايير الصديقة للبيئة. وبالمثل ، لا يمكن أن تكون المعايير الوطنية أدنى من معايير الاتحاد الأوروبي ، ولا يمكن الانتقاص منها إلا من خلال كونها أكثر ملاءمة للبيئة بموجب المادة 193 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي ، التي لا تسمح إلا بـ "تدابير الحماية المعززة". وبالتالي ، هناك حد أدنى من المستوى الدولي والإقليمي ، مع بقاء الدول حرة في فرض معايير أكثر تطلبًا. التراجع La régression محظور.

-التطور أيضا له أساس مادي. فمعايير حماية البيئة وجدت لتحقيق المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي بأسره ، فهي تولد التزامات ملزمة وتطبق على الجميع. حماية البيئة للأجيال الحالية والمقبلة هي جوهر التنمية المستدامة وهي الآن جزء من النظام العام العالمي.

-كما أن عدم التراجع له أساس سياسي واقتصادي قائم على فكرة تجنب تشوهات المنافسة داخل السوق العالمية على النحو المعبر عنه في المبدأ 12 من إعلان ريو لعام 1992. تنص معاهدات التجارة الحرة على أنه لا يمكن تخفيض المعايير البيئية.

-تضمن المبادئ العامة للقانون البيئي الدولي عدم التراجع. أولاً بموجب مبدأ التعاون (المبدأ 24 من إعلان ستوكهولم لعام 1972) الذي بموجبه تتعاون الدول، ليس للحد من حماية البيئة، ولكن على العكس من ذلك لتعزيزها، و "لحفظ وحماية واستعادةالنظم البيئية". ثم في ظل الاستدامة التي تنطوي على الجهود المستمر للدول لتحقيق التنمية المتوافقة مع حدود الأرض ، كما تمت إعادة التأكيد على ذلك في مؤتمر ريو +20. وبالتالي ، فإن مبدأ عدم التراجع عن الالتزامات البيئية ليس مطلبًا مجردًا، ولكنه التزام ملموس ومستمر لحماية البيئة وتحسينها.

[23] -PRIEUR Michel, Op. Cit, P. 20.

تم تكريس مبدأ عدم التراجع في استفتاء في كاليفورنيا في 2 نوفمبر 2010 ، حيث رفض غالبية الناخبين تعليق قانون بشأن تغير المناخ وخفض غازات الاحتباس الحراري التي كانت قد طلبتها شركات النفط.

أخيرًا ، يعود الفضل في دخول فكرة عدم الانحدار إلى القانون الدولي بفضل الاقتراح الذي قدمته مجموعة الـ77 خلال المفاوضات في نيويورك في مايو 2012. وهي نتيجة لعمل خبراء قانونيين مختصين في شؤون البيئة الذي قدموه خلال الاجتماع العالمي في ليموج في 1 أكتوبر 2011 ، ثم في ريو في 17 يونيو 2012 وأثناء المؤتمر العالمي للعدالة في 20 يونيو 2012 [24].

في النهاية ، تضمن النص النهائي الرسمي "المستقبل الذي نريده" الذي تم تبنيه بالإجماع ، في فقرته 20 أنه من المهم عدم التراجع عن إنجازات ريو 1992، و الذهاب إلى أبعد من ريو + 20 . كما اعتمد المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في جيجو ، كوريا الجنوبية ، الاقتراح رقم 164 بشأن عدم التراجع في 15 سبتمبر 2012 ، والذي لا يستهدف فقط الحاجة إلى حماية إنجازات ريو ، ولكن أيضًا جميع إنجازات القوانين والسياسات البيئية الوطنية والدولية[25].

كما تقدم بيانه فقد تم تكريس الحق في بيئة سليمة في الدساتير وفي المواثيق الدولية عن طريق الاعتراف بها كحق من الحقوق الأساسية للإنسان، بالتالي فالحقوق المرتبطة بالبيئة أخذت مكانة ضمن حقوق الإنسان، وأدرجت فيها كفئة من الحقوق الجديدة بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الثقافية والاقتصادية، وفي سياق تطور هذه الفئة من الحقوق الأساسية وانضمامها إلى فئة حقوق الإنسان أصبحت قواعدها آمرة لا يجوز التراجع عنها، بل و يتعين تعزيزها في اتجاه تدعيم حماية البيئة والتنمية المستدامة، بالتالي يمنع التراجع أو إلغاء التدابير المتخذة لحماية البيئة، ذلك وفقا لمبدأ عدم تراجع قانون البيئة (Principe de non régression en droit de l'environnement)، ويستمد هذا المبدأ قوته الملزمة في قواعد القانون الدولي الذي جعل ضرورة حماية البيئة للأجيال الحالية والقادمة قاعدة في النظام العام الدولي، التي مفادها أن حقوق الإنسان مجرد الاعتراف بها لا يمكن إلغائها أو التراجع عنها، وهذا ما نصت عليه مختلف الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (العهد الدولي لسنة 1966)[26].

[24] -PRIEUR Michel, Op. Cit, P. 25.

[25] Ibid.

[26] -PRIEUR Michel, Op. Cit, P. 27.

ج- دسترة الحق في البيئة يجعله مرجعية أساسية لباقي التشريعات البيئية الأدنى مرتبة من الدستور.

وهو الأمر الذي يضمن للحق في البيئة الاستقرار في وسط البناء القانوني، ويجعله بمنئى عن أي تعديل على مستوى هذه التشريعات. وبتكريس هذا الحق دستوريا يكتمل بناءه المؤسسي والتنظيمي، حيث يصبح قاعدة دستورية تشكل مصدرا لالتزام السلطات العامة في الدولة باحترام البيئة، كما يوحد المصادر المبعثرة للقانون الوضعي البيئي. كما تمكن القاضي من أدائه لمهامه في تطبيق القانون تطبيقا صحيحا، لمواجهة الاعتداء على البيئة، سواء كانت مدنية أو جزائية[27].

ثالثا- الحق في بيئة نظيفة أمام القضاء الدستوري.

لعب القضاء الدستوري دورًا رئيسيًا في حماية البيئة، حيث استخدمت المحاكم الدستورية سلطتها لإلزام الحكومات بتنفيذ السياسات البيئية، وتأكيد أن الحق في بيئة سليمة هو حق قانوني يجب احترامه وليس مجرد مبدأ توجيهي.

1-أبعاد هذا الحق أما القضاء الدستوري.

يتعامل القضاء الدستوري مع هذا الحق من خلال عدة أبعاد قانونية وتفسيرية، وذلك بناءً على الدستور والقوانين الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية البيئة. هناك عدة جوانب رئيسية لهذا التعامل، والتي تميز كيفية تخصيص المحاكم الدستورية لهذا الحق:

-تفسير النصوص الدستورية ذات الصلة المحاكم الدستورية تُعنى بتفسير نصوص الدستور المتعلقة بالبيئة. في بعض الدساتير، يتم ذكر حماية البيئة بشكل صريح ، بينما في دساتير أخرى، تُعتبر حماية البيئة جزءًا من الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة أو الصحة العامة.

فمثالا :في دستور الهند، يعتبر الحق في بيئة صحية جزءًا من الحق في الحياة (المادة 21 من الدستور الهندي)، وقد أكدت المحكمة العليا الهندية على أن الحق في الحياة يشمل أيضًا الحق في بيئة صحية.

مثال آخر :في جنوب إفريقيا، يضمن الدستور في مادته 24 حق الأفراد في بيئة صحية، مما يجعل المحكمة الدستورية تتحمل مسؤولية تفسير وتنفيذ هذا الحق في القضايا البيئية المختلفة.

- **التوازن بين الحقوق البيئية والحقوق الأخرى**: المحاكم الدستورية تقوم بتطبيق مبدأ التوازن بين الحقوق البيئية والحقوق الأخرى مثل حقوق التنمية والحقوق الاقتصادية. يتطلب ذلك

[27] -بوعلام بوزيدي، حق الإنسان في بيئة صحية سليمة ونظيفة في القانون الجزائري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر، 2010-2011، ص 73.

التحقق من أن السياسات الحكومية أو التشريعات لا تضر بالبيئة بشكل كبير وتضمن استفادة الأجيال القادمة منها.

مثال :في قضية "Earthlife Africa v. Minister of Energy (2017)" في جنوب إفريقيا، تعاملت المحكمة مع التحدي القانوني بشأن بناء محطة كهرباء تعمل بالفحم، حيث أكدت أن الحكومة يجب أن توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يتطلب تنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي بشكل صحيح.

-العدالة بين الأجيال: أحد المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها القضاء الدستوري في التعامل مع الحق في بيئة سليمة هو **العدالة بين الأجيال** .تُعتبر البيئة أحد الموارد المشتركة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، والمحاكم تتأكد من أن الأجيال القادمة لا تتعرض للضرر البيئي بسبب قرارات اليوم.

مثال :في **قضية قانون الحياد المناخي الألماني (2021(**، أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن الحكومة ملزمة باتخاذ تدابير حماية فعالة ضد تغير المناخ، وعدم تأجيل عبء هذه المسؤولية للأجيال القادمة.

-الرقابة على التشريعات والإجراءات الحكومية: تقوم المحاكم الدستورية بمراجعة التشريعات والإجراءات الحكومية لضمان توافقها مع حقوق البيئة. وإذا وجد أن التشريعات أو السياسات تؤدي إلى تدهور البيئة بشكل مفرط أو لا تحقق الحماية الكافية، فإن المحاكم تكون في وضع يسمح لها بإلغاء أو تعديل هذه السياسات.

مثال :في **قضية حماية مصادر المياه في جنوب إفريقيا (2018(**، قضت المحكمة بأن شركات التعدين التي تلوث مصادر المياه الجوفية يجب أن تُجبر على اتخاذ تدابير إصلاحية، وهو ما يضمن الحق في الوصول إلى مياه نظيفة.

-التأكيد على مبدأ التنمية المستدامة: تنبثق العديد من القضايا البيئية أمام المحاكم الدستورية من مبدأ **التنمية المستدامة**، حيث يتعين على الحكومة تحقيق التنمية دون الإضرار بالبيئة أو استنفاد مواردها الطبيعية بشكل غير مسؤول. المحاكم تحرص على أن القوانين والسياسات الحكومية تضمن هذا المبدأ.

مثال :في **البرازيل**، عندما طُعنت في مشاريع تنموية قد تؤثر على البيئة، أكدت المحكمة الدستورية أن أي تطوير اقتصادي يجب أن يكون متوافقًا مع مبدأ التنمية المستدامة.

-الحق في المشاركة والشفافية: تُعتبر المشاركة العامة والشفافية جزءًا من ضمان تنفيذ الحق في بيئة سليمة. يجب أن تُتيح المحاكم الفرصة للمواطنين والمجتمعات المحلية للمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية.

مثال :في بعض القضايا البيئية مثل قضية "منجم الفحم في جنوب إفريقيا"، تم التأكيد على ضرورة إجراء تقييم شامل للتأثير البيئي ويجب أن تتاح للمجتمعات المحلية فرصة المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

2-أمثلة عن إثارة الحق في البيئة أمام القضاء الدستوري.

أمام المحاكم الدستورية، يمكن أن يُثار الحق في بيئة سليمة في قضايا تتعلق بمشاريع تنموية أو قوانين تؤثر على الموارد البيئية. في هذه الحالات، تقوم المحاكم بتفسير القوانين والدساتير لضمان أن لا تتعرض الحقوق البيئية للأفراد للتقليص أو التدمير. بعض الأمثلة على ذلك:

- قضية**Earthlife Africa v. Minister of Energy (2017)**

أطراف القضية :منظمة "إيرثلايف أفريكا جوهانسبرغ" ضد "وزير الشؤون البيئية" في جنوب أفريقيا.

تم رفع الدعوى للطعن في التصريح البيئي الممنوح لمحطة توليد كهرباء تعمل بالفحم تابعة لشركةThabametsi Power ، بحجة عدم إجراء تقييم كافٍ لتأثير التغير المناخي.

وقد صدر الحكم في 8 مارس 2017 عن المحكمة العليا لجنوب إفريقيا، فرع غوتنغ بريتوريا. وجدت المحكمة أن وزارة البيئة أخطأت قانونيًا بمنح الترخيص دون تقييم شامل لتأثيرات التغير المناخي.

قررت المحكمة إلغاء جزء من القرار وإلزام الوزارة بإعادة النظر فيه، مع تعليق الترخيص حتى استكمال تقرير مفصل حول تأثير التغير المناخي.

استند الحكم إلى الدستور الجنوب أفريقي (المادة 24) وقانون الإدارة البيئية الوطنية(NEMA) ، حيث أكدت المحكمة أن دراسة التأثير المناخي جزء لا يتجزأ من تقييم الأثر البيئي

- **قضية حماية مصادر المياه (2018) - جنوب إفريقيا**

المدعون :*شبكة العدالة البيئية في التعدين بجنوب إفريقيا* (Mining and Environmental Justice Community Network of South Africa)وعدة منظمات بيئية.

المدعى عليه :*وزير الشؤون البيئية ووزير الموارد المعدنية* بجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى شركة التعدين *Atha-Africa Ventures*التي كانت تخطط لإنشاء منجم للفحم.

السياق العام للقضية:

تم رفع القضية للطعن في قرار الحكومة منح تصريح لشركة *Atha-Africa Ventures* للتعدين في منطقة *Mabola Protected Environment*، وهي منطقة محمية تعتبر من المصادر الرئيسية للمياه العذبة في البلاد. وقد أُثيرت مخاوف حول التأثير البيئي السلبي للمشروع، خاصة تلوث مصادر المياه الجوفية والأنهار القريبة، بالإضافة إلى تأثيره على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية المحلية.

المحكمة العليا في بريتوريا :أصدرت حكمها في **8نوفمبر2018**، وألغت قرار منح تصريح التعدين بسبب عدم الشفافية وانعدام مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرار.

المحكمة الدستورية :رفضت استئناف شركة التعدين في عام **2019**، مما جعل الحكم نهائيًا.

أهم مبررات الحكم:

انعدام الشفافية والإجراءات العادلة –لم يكن هناك استشارة كافية مع المجتمعات المحلية المتضررة.

عدم الامتثال للمبادئ البيئية الوطنية –لم يتم تقييم المخاطر البيئية بشكل مناسب، خصوصًا فيما يتعلق بتلوث المياه.

عدم استقلالية القرار –استند الوزراء في قراراتهم على موافقات سابقة دون مراجعة مستقلة للملف.

الأولوية للحقوق البيئية والمجتمعية –أكدت المحكمة أن الحق في بيئة سليمة هو جزء من الحقوق الدستورية، ويجب إعطاؤه الأسبقية على المصالح الاقتصادية لشركات التعدين.

- **قضية المحكمة الدستورية الألمانية حول قانون تغير المناخ 2021**

اسم القضية *1 BvR 2656/18* :وآخرون. تاريخ الحكم *24* :*مارس 2021*

تقدمت مجموعة من الناشطين البيئيين وبعض الأفراد بشكاوى دستورية ضد قانون تغير المناخ الألماني(*Klimaschutzgesetz – KSG*) ، الصادر في 2019. يجبر هذا القانون الدولة الألمانية على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 55% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 1990، لكنه لم يتضمن التزامات واضحة لما بعد 2030، مما أثار جدلاً قانونيًا. ادعى الطاعنون أن هذا القانون ينتهك حقوقهم الدستورية، لأنه لا يوفر حماية كافية من تداعيات التغير المناخي، خاصة للأجيال القادمة.

أقرت المحكمة الدستورية الألمانية أن الدولة ملزمة بموجب المادة 20a من الدستور بحماية الأسس الطبيعية للحياة. وأكدت أن هذا الالتزام يشمل اتخاذ تدابير فعالة للحد من تغير المناخ، مما يجعله التزامًا قانونيًا قابلًا للتنفيذ.

كما انتقدت المحكمة قانون تغير المناخ لعدم وضعه أهدافًا واضحة لما بعد 2030، واعتبرت أن هذا الإهمال ينتهك الحقوق الأساسية للأفراد، لأن الأجيال القادمة ستتحمل عبئًا غير متناسب من القيود المستقبلية بسبب سياسات غير كافية في الوقت الحاضر.

وفي الختام خلصت المحكمة إلى أن بعض أحكام القانون غير دستورية لأنها تؤثر سلبًا على حرية الأفراد مستقبلاً. لذا، ألزمت الحكومة الألمانية بتعديل القانون بحلول نهاية 2022 لضمان تحقيق العدالة المناخية.

- **قضية حماية غابات الأمازون**(ADPF 760 - 2020)

في عام 2020، رفعت عدة منظمات بيئية دعوى ضد الحكومة البرازيلية بسبب فشلها في تنفيذ سياسات مكافحة إزالة الغابات في الأمازون، خصوصًا في ظل سياسات الرئيس السابق **جايير بولسونارو** التي خففت القيود على الصناعات الزراعية والتعدين.

أكدت المحكمة أن الحكومة **ملزمة دستوريًا** بتفعيل صندوق حماية الأمازون، وإعادة تفعيل البرامج البيئية التي جُمدت.

اعتبرت المحكمة أن حماية الأمازون ليست فقط مسؤولية داخلية، بل تتعلق بالالتزامات الدولية للبرازيل في مكافحة التغير المناخي.

- **قضية التغير المناخي والتنمية المستدامة**(ADPF 708 - 2022)

تم رفع دعوى ضد الحكومة الفيدرالية بسبب تعليقها لصندوق التغير المناخي(Fundo Clima) ، الذي يمول مشاريع مستدامة تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون.

قضت المحكمة بأن تعليق الصندوق **يخالف المادة 225 من الدستور**، حيث يجب على الدولة اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التغير المناخي.

أكدت أن السياسات البيئية ليست مجرد التزامات سياسية، بل هي **واجبات قانونية ودستورية**.

وعلى صعيد الدستور الجزائري لم نجد أي مرجع يدل على تناول المحكمة الدستورية لقضايا ذات صلة بالبيئة، في حين نجد قضايا تخص البيئة في المحاكم الأخرى نذكر منها :

قضية تلوث الهواء في منطقة بلارة بولاية جيجل،

في وهران قامت بعض المنظمات البيئية المحلية برفع دعاوى ضد شركات صناعية كبيرة مثل مصانع النفط أو الصناعات الثقيلة. تم الطعن في تصاريح هذه المصانع وعدم التزامها بالمعايير البيئية، مما أدى إلى تدهور نوعية المياه. أيضا قضية تلوث المياه بسبب الصرف الصحي في الجزائر العاصمة، وقضية تلوث المياه في منطقة قسنطينة، وكذا قضية تلوث المياه الجوفية بسبب الصناعات التعدينية ولاية بسكرة.

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع دسترة الحق في البيئة خلصنا إلى النتائج التالية:

-يعود إدراج الحق في بيئة سليمة داخل الدساتير الوطنية إلى الاعتراف الدولي المتزايد بأهمية حماية البيئة كجزء من حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

-تعاطت الدساتير مع الحق في بيئة سليمة بأسلوبين النص الصريح أو الإشارة الضمنية.

-يترتب على إدراج الحق في البيئة ضمن الدستور

- تساهم دسترة الحق في البيئة في ضمان التزام الدولة بحماية الموارد الطبيعية، وفرض سياسات مستدامة لمواجهة التلوث والتغيرات المناخية، كما توفر أساسًا قانونيًا قويًا لمساءلة الحكومات والجهات الفاعلة عن انتهاكات البيئة.

-المحاكم الدستورية تلعب دورًا محوريًا في تأكيد وحماية الحق في بيئة سليمة عبر تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بالبيئة، التأكد من تحقيق التوازن بين الحقوق البيئية وحقوق أخرى، والمحافظة على العدالة بين الأجيال. هذه المحاكم تضمن أن التشريعات والسياسات الحكومية تتماشى مع المعايير البيئية الدولية والوطنية، وتحافظ على استدامة البيئة للأجيال المستقبلية.

ولضمان فعالية هذا الحق بشكل أكبر نقترح التوصيات التالية

- **تعزيز الإلزامية الدستورية** :إدراج التزامات واضحة تفرض على الدولة حماية البيئة وضمان استدامتها.
- **تعزيز دور القضاء** :تمكين المحاكم من الرقابة الدستورية على القوانين والسياسات البيئية.
- **إشراك المجتمع المدني** :ضمان مشاركة المواطنين والمنظمات البيئية في صياغة السياسات البيئية.
- **إدراج آليات التنفيذ** :تحديد عقوبات صارمة وآليات رقابة لضمان تطبيق القوانين البيئية بفعالية.